مترجم

خصخصة الأصول اللبنانية العامة

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

مترجم

خصخصة الأصول اللبنانية العامة

المصدر: **الجامعة الأميركية في بيروت**

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

شباط 2021

الفهرس	
الفهرس	صفحة 2
المقدمة	صفحة 3
شروط التخصيص	صفحة 4
النهج القطاعي	صفحة 8
الخاتمة	صفحة 14

المقدمة

نظرًا لأن لبنان يواجه أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة، فقد تم اقتراح خصخصة الأصول المملوكة ملكية عامة (PHA) كحل سحري، مع القليل من الأدلة لدعم مثل هذه المطالبات. خدعة من المفترض أن تخفف من خطط الحكومة المقترحة لإخراج البلاد من المأزق الحالي. ومع ذلك، فقد تعامل مؤيدو النقاش بشكل عام مع تقييم PHA بشكل سطحي. علاوة على ذلك، لا يمكن تناول مسألة الخصخصة في لبنان من خلال عدسة معالجة الخسارة وحدها، ولا كمجرد خيار لتقليص أو استكمال عملية إنقاذ المودعين العالقين في النظام المصرفي اللبناني. في حين أن الخصخصة يمكن أن تخفف نظريًا الخسائر التي يتحملها النظام المالي، يجب تقييم أي قرار لبيع أصول الدولة بناءً على المعايير الاقتصادية والاجتماعية التي ستسهم في الهدف طويل الأجل لتحسين الرفاهية العامة للسكان بطريقة مستدامة. تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقييم الفوائد والمخاطر المرتبطة بخصخصة مناطق PHA المختارة في لبنان باستخدام إطار المعايير التالية:

1- القدرة التنافسية والكفاءة اللذان يجلبهما القطاع الخاص بمشاركة القطاع الخاص.
2- الخدمة أو العامة وصول السلع إلى المواطنين.
3- تأثيرها على الخزينة. نحاول أيضًا تحديد قيمة PHA المختارة في لبنان بدقة مقبولة باستخدام أفضل تقدير لكل قطاع، استنادًا إلى المعلومات التي تمكنا من جمعها والموارد الأخرى المتاحة بسهولة.

تشمل هذه الدراسة: طيران الشرق الأوسط(MEA) ، كازينو لبنان، Regie Libanaise de Tabacs et Tombacs، المطارات والموانئ اللبنانية، العقارات المملوكة للدولة، قطاع الاتصالات (الثابتة والمتنقلة)، شركة كهرباء لبنان، ومنشآت المياه.

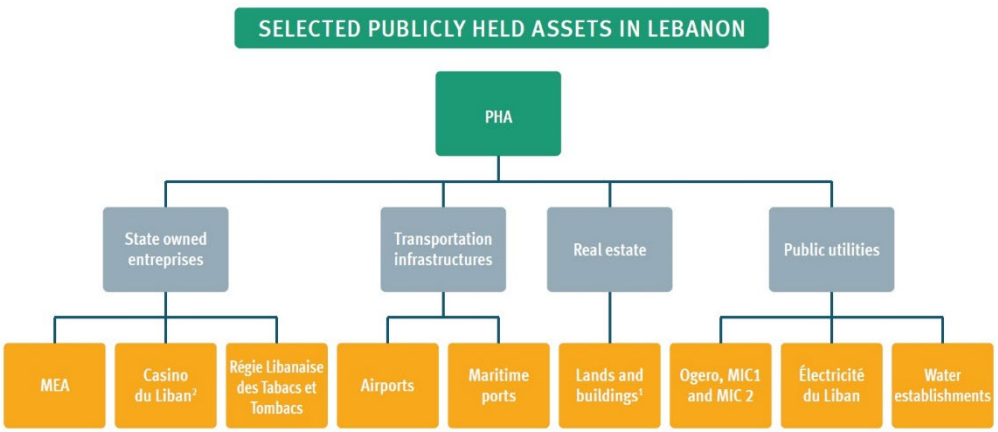

1) بما في ذلك الأصول العقارية التي يحتفظ بها مصرف لبنان ومصرف إنترا
2) من خلال Intra Bank

علاوة على ذلك، نحدد المتطلبات الأساسية والشروط اللازمة لبرنامج الخصخصة. نشير أيضًا إلى تجارب الخصخصة السابقة في لبنان، مثل تجربة Ondeo Liban وعقود امتياز البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) الممنوحة لشركة LibanCell و Cellis في التسعينيات، وتجارب الخصخصة العالمية، بما في ذلك في الأرجنتين وأيسلندا وماليزيا، مصر واليونان. وقد تم تناولها بالتفصيل في التقرير الكامل.

شروط التخصيص

يُظهر تاريخ لبنان الحديث في تجارب الخصخصة أن الإصلاحات التنظيمية كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالضغط من مؤتمرات المانحين الدوليين ولم يتم تنفيذها بشكل صحيح. مؤتمرات المانحين الدولية التي عقدت من أجل لبنان على مر السنين، بما في ذلك سلسلة مؤتمرات باريس، عادة ما يتبعها أو يسبقها قانون يشجع الخصخصة في لبنان لجذب المساعدات الخارجية.

الجدول الزمني لمؤتمرات باريس وقوانين ولوائح الخصخصة

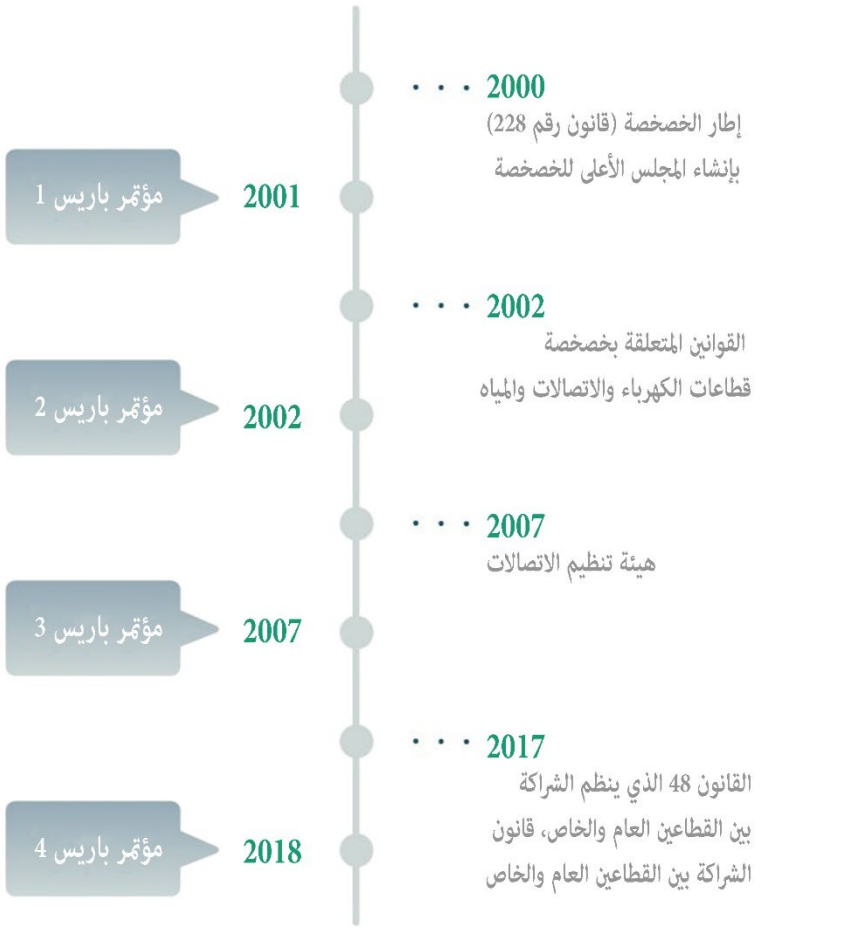

كما أن لبنان لا يزال بعيدًا جدًا عن تلبية المتطلبات الأساسية المختلفة اللازمة للخصخصة. وتشمل هذه البيئة التنظيمية السليمة، وقوانين وأطر مكافحة الفساد، وعمليات الشراء الشفافة بالكامل، وأسواق رأس المال التي تعمل بشكل جيد، والمنافسة العادلة.

- **بيئة تنظيمية سليمة**

تقوم الهيئات التنظيمية بإعداد استراتيجيات للقطاع الذي تنظمه، وإجراء دراسات حول تلك القطاعات لضمان تطبيق القوانين ذات الصلة بشكل صحيح، وتقديم المدخلات والتعليقات على القرارات والإجراءات التي يتم النظر فيها من قبل الوزارة المعنية، وكذلك تشجيع المنافسة في هذه القطاعات. ومنح التراخيص ومراقبة الأنشطة غير المشروعة مثل الممارسات الاحتكارية. مع ذلك، أفسد الصراع بين الطبقة السياسية عملية إنشاء هيئات تنظيمية في لبنان، في عدة قطاعات، مثل الاتصالات والكهرباء والطيران المدني، والتي لا تزال دون هيئة تنظيمية.

- **قوانين وأطر مكافحة الفساد**

في السنوات الأخيرة، تم تمرير العديد من تشريعات مكافحة الفساد، بما في ذلك قانون الوصول إلى المعلومات (ATI) في عام 2017، وقانون حماية المبلغين عن المخالفات في عام 2018، ومحاربة الفساد في القطاع العام وإنشاء القانون الوطني لمكافحة الفساد. صدر في أبريل 2020. وينص هذا القانون الأخير على إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الفساد، والتي سيكون لها صلاحيات كبيرة لتوفير الحماية للمبلغين عن المخالفات ومحاسبة الفاسدين. ومع ذلك، في وقت كتابة هذا التقرير، لم يتم تشكيل اللجنة بعد، مع وجود مخاوف من أن تصبح غير فعالة بسبب التعيين المسيس للأعضاء أو التمويل غير الكافي. ومما يزيد من تعقيد جهود مكافحة الفساد حقيقة أن السلطة القضائية في لبنان مسيسة وتخضع لأهواء السلطة التنفيذية. بدون وجود سلطة قضائية مستقلة بشكل مناسب عن السلطة التنفيذية، أو من التأثيرات السياسية غير المبررة، سيكون من المستحيل فرض الشفافية ومحاسبة الفاسدين، حتى لو تم تمرير أفضل تشريع لمكافحة الفساد.

- **عمليات الشراء الشفافة بالكامل**

عملية الشراء في لبنان عفا عليها الزمن. ظهرت إلى الوجود في أوائل الستينيات، ولديها العديد من أوجه القصور الهيكلية. على سبيل المثال، الإطار القانوني مجزأ بشكل كبير، مع تداخل الولايات بين المؤسسات

المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الثغرات في القدرات والتكنولوجيا داخل القطاع العام تزيد من تعقيد عملية الشراء. علاوة على ذلك، تُمنح عقود الدولة التي تتعامل مع أكثر الخدمات دنيوية لمشاريع البنية التحتية واسعة النطاق بطريقة غير شفافة للغاية مع القليل من المنافسة أو منعدمة بين الشركات المتقدمة. بسبب الثغرات القانونية، غالبًا ما يتم تجاوز مجلس المناقصات المركزي، وهو الهيئة العامة المسؤولة عن الإشراف على عملية الشراء ومراقبتها في لبنان، تمامًا، وعادة ما تُمنح العقود الحكومية بطريقة مبهمة مع منافسة قليلة أو معدومة بين الشركات المتقدمة.

- **أسواق رأس المال جيدة الأداء**

صدر قانون أسواق رأس المال وقانون حظر التداول بناءً على معلومات جوهرية غير عامة في عام 2011. ونص القانون السابق على إنشاء هيئة أسواق المال (CMA). ومع ذلك، بعد مرور ما يقرب من عقد من الزمن على تمرير القانون، لم ترق هيئة أسواق المال إلى مستوى توقعاتها. تتلقى تمويلًا محدودًا من الحكومة، وهي غير قادرة على القيام بأنشطتها بطريقة فعالة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هيئة أسواق المال ليست مستقلة حقًا عن السلطة التنفيذية والمؤسسة السياسية في الدولة. لم يتم بعد تشكيل لجنة الجزاءات التابعة لهيئة أسواق المال، وهو ما يمثل عائقًا رئيسيًا أمام تطوير أسواق رأس المال في الدولة، حيث يحتاج المستثمرون المحتملون إلى التأكد من أن أي احتيال أو مخالفة يتم ارتكابها ضدهم سيتم معاقبتهم بشكل صحيح وأن حقوقهم ستكون كذلك. محترم.

- **المنافسة العادلة**

لبنان في حاجة ماسة إلى قانون منافسة يحمي من الممارسات الاحتكارية أو احتكار القلة، وإلى هيئة تنظيمية مستقلة لضمان تطبيق القانون بشكل صحيح ومعاقبة الممارسات الاحتكارية. تنص استراتيجية الشركات الصغيرة والمتوسطة اللبنانية، التي أعدتها وزارة الاقتصاد والتجارة في عام 2014، على إعداد مشروع قانون المنافسة الذي ينص على إنشاء هيئة مكرسة لمنع الاحتكارات والممارسات المانعة للمنافسة، ولكن أنه لم يتم التصديق عليها بعد. في حين أن قانون المنافسة والسلطة المخصصة ضروريان، كما هو الحال مع أي هيئة عامة في لبنان، هناك خطر حقيقي من أن السلطة ستقع تحت سيطرة المؤسسة السياسية، أو ستُترك عمدًا تعاني من نقص التمويل ونقص الموظفين لتنفيذها بفعالية المهام.

- **هل لدى لبنان المتطلبات الأساسية للخصخصة؟**

في حين تم تمرير قوانين مكافحة الفساد في السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال ضعيفة التنفيذ، ولا سيما قانون ATI الذي كان من المفترض أن يؤدي إلى تحسين الشفافية. بشكل عام، تظل العقود المبرمة بين الدولة والقطاع الخاص محاطة بالسرية، بينما تتباطأ الهيئات العامة التي تستجيب لطلبات ATI، أو تقدم أعذارًا واهية لتبرير عدم الامتثال، أو تتجاهل الطلبات تمامًا. نظام المشتريات العامة مجزأ ومليء بالثغرات، في حين يبدو أن مشروع قانون المشتريات العامة الذي يهدف إلى إصلاح جذري للنظام وجعله أكثر شفافية وتوافقًا مع المعايير الدولية يقبع في البرلمان. السلطات التنظيمية في القطاعات الرئيسية، مثل قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، أصبحت إما غير فعالة بسبب الجمود السياسي، أو ببساطة غير موجودة. تظل الممارسات الاحتكارية هي القاعدة في العديد من القطاعات، مع وجود القليل من التشريعات أو السلطات التنظيمية أو عدم وجودها للوقاية من مثل هذه الممارسات. على الرغم من وجود هيئة أسواق المال، إلا أن المستثمرين المحتملين قلقون بشأن الاستثمار في الدولة بسبب حقيقة أن هيئة أسواق المال، على الرغم من وجودها منذ ما يقرب من عقد من الزمان، لم تنشئ بعد لجنة عقوبات من شأنها حماية المستثمرين في حالة الاحتيال أو المخالفات الأخرى. كما أن القضاء المسيس بشدة يجعل المستثمرين الأجانب حذرين من الانخراط في أي نشاط في البلاد.

لطالما اتسمت الدولة اللبنانية بسوء الحكم والفساد المستشري. على الرغم من التطورات الإدارية والتشريعية في السنوات الأخيرة - سواء كان ذلك إنشاء هيئة أسواق المال وإقرار قوانين مكافحة الفساد، على سبيل المثال لا الحصر - لا تزال المؤسسة السياسية المسؤولة عن الانهيار الاجتماعي والاقتصادي للبلاد تمارس هيمنتها على النظام السياسي بأكمله. بالإضافة إلى ذلك، وكما ورد في المقدمة، فإن النقاش حول الخصخصة في البلاد يميل إلى أن يكون سطحيًا وعموميًا بشكل مفرط، مع القليل من التركيز على قطاعات محددة. مما لا يثير الدهشة، أن أصحاب المصلحة في عملية الخصخصة لم يعدوا أي استراتيجية أو خطة ذات أهداف واضحة طويلة الأجل تسعى إلى ضمان تنفيذ العملية تحت أفضل رعاية ممكنة، وأنها تؤدي إلى تنمية اجتماعية واقتصادية وتحسينات في الظروف المعيشية العامة للسكان. السكان بشكل عام.

في ظل هذه الظروف، فإن المتطلبات الأساسية اللازمة لعملية خصخصة مناسبة وشفافة تؤدي إلى تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة غير موجودة. بدلاً من ذلك، من المحتمل أن محاولة الخصخصة في هذا

الوقت لن تؤدي إلا إلى إدامة الوضع الراهن - في الأساس خصخصة الفساد - مع دخول مؤسسات PHA في أيدي المؤسسة السياسية وأصدقائها، لصالحهم وحدهم.

النهج القطاعي

سيكون لخصخصة مناطق الأصول المملوكة ملكية عامة في لبنان آثار بعيدة المدى ستشكل مستقبل البلاد. لتحقيق النجاح، يجب تقييم أي مبادرة خصخصة على المدى الطويل، بما يتجاوز النقاش الحالي حول تعويض الخسائر. إن عوامل مثل التأثير على تقديم الخدمات العامة، وإمكانية وصول المواطنين إليها، بالإضافة إلى التأثير غير المباشر الذي قد تحدثه الخصخصة على الاقتصاد، لا تقل أهمية عن الإيرادات التي ستولدها الخزانة العامة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون أي جهود للخصخصة مصحوبة باستراتيجية تقيم بشكل صحيح إمكانات خصخصة الأصول، وتحدد كيفية استخدام الأموال المكتسبة من العملية لصالح السكان.

ويرد أدناه تجميع لإمكانية خصخصة الأصول المملوكة للجمهور المختارة.

تواليف نماذج الخصخصة والتأثيرات المقدرة لكل من الأصول المملوكة للجمهور				
الأصول المملوكة	نموذج الخصخصة	القدرة التنافسية والكفاءة القطاعية	إمكانية الوصول إلى الخدمة	التأثير على الخزانة
خطوط طيران الشرق الأوسط (MEA)	تجريد كلي أو جزئي	شركات الطيران في الغالب مملوكة للقطاع الخاص، وقد باعت الحكومات في جميع أنحاء العالم حصصها في شركات النقل الوطنية بشكل متزايد. من المتوقع أن تستمر عمليات الاندماج والاستحواذ في صناعة الطيران.	سيتم إلغاء امتيازات شركة طيران الشرق الأوسط تدريجياً من خلال الخصخصة، مما يزيد المنافسة لصالح الاقتصاد الوطني. ستسمح المزيد من المنافسة بأسعار أرخص من شأنها أن تعزز جاذبية الوجهات إلى لبنان كوجهة.	عائدات لمرة واحدة من 600 إلى 740 مليون دولار أمريكي لمصرف لبنان المركزي. بالإضافة إلى ذلك، تستفيد الخزانة من التأثير غير المباشر الكبير على الاقتصاد.
كازينو لبنان (CDL)	تجريد كلي أو جزئي	زيادة المنافسة والكفاءة من خلال القضاء على التدخلات السياسية الشهيرة.	سيحرر القطاع الخاص الحكومة من تضارب المصالح الحالي، حيث يسعى إلى حماية احتكار CDL وتعظيم إيراداته على حساب سياسة تهدف إلى تحقيق أهداف أوسع.	عائدات لمرة واحدة من 320 إلى 420 مليون دولار أمريكي لمصرف لبنان المركزي. ومع ذلك، تعتمد الإيرادات بشكل كبير على تشريعات المقامرة.
RLTT	الإصلاح الهيكلي لقطاع زراعة التبغ الذي يمكن أن يشمل خصخصة RLTT وتغيير نطاق أنشطته	ستؤدي مراجعة نموذج الدعم واحتكارات شركة RLTT وخصخصتها إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع وكفاءته من خلال القضاء على التدخلات السياسية التي تقوض بشكل عام عمل هذه المنظمة العامة.	إبعاد الحكومة عن تضارب المصالح الحالي لزيادة الدخل من منتجات التبغ وتقليل المخاطر الصحية على مواطنيها. خصخصت معظم الحكومات شركات التبغ الخاصة بها وحررت القطاع، بينما وضعت لوائح صارمة لمكافحة التبغ.	عائدات لمرة واحدة من 1،440 إلى 1،700 مليون دولار أمريكي للحكومة مع الأخذ في الاعتبار نطاق أنشطتها الحالي ونموذج أعمالها الذي يجب أن يتطور مع ذلك لبناء نموذج أكثر استدامة وجاذبية للمجتمع. في حالة الخصخصة

				الكاملة، ستفقد الحكومة أرباحها السنوية من RLTT التي تم تخصيصها في الميزانية بمبلغ 131 مليون دولار أمريكي في عام 2020.
المطارات	تنازل	امتيازات المطارات أصبحت بشكل متزايد القاعدة في هذا القطاع. سيسمح الامتياز بزيادة القدرة وتحسين التنافسية والجاذبية دون استخدام أموال دافعي الضرائب. كما سيحرر القطاع الخاص المطار من التدخلات السياسية وسوء الإدارة.	تأثير غير مؤكد على الرسوم الجمركية. زيادة إمكانية الوصول والنشاط الاقتصادي مع تطوير المطارات الأخرى (مثل مطار رينيه معوض) من خلال الاستثمارات الخاصة.	لا يمكن تحديد شروط الامتياز والإيرادات.
الموانئ	تنازل	من الضروري إشراك القطاع الخاص في إعادة بناء الميناء وإعادة تموضعه على الخريطة الإقليمية بعد انفجار 4 أغسطس. يجب أن توفر مشاركة لاعب خاص استراتيجي الشفافية والمساءلة والطموح الاستراتيجي لمرفأ بيروت. كما أن نموذج الامتياز هو الأنسب لتطوير الموانئ التجارية الثلاثة الأخرى في صيدا وصور وطرابلس، وكذلك ميناء جونيه للركاب.	ينبغي أن تستفيد إمكانية الوصول من زيادة الكفاءة؛ ومع ذلك، لا يزال التأثير غير مؤكد. يجب أن يكون تعزيز إمكانية الوصول إلى خدمات الموانئ ودمجها في الاقتصاد أهداف استراتيجية وطنية تشمل جميع الموانئ التجارية الرئيسية في لبنان.	لا يمكن تحديد شروط الامتياز والإيرادات.
العقارات	خصخصة جزئية تقدمية	إن البيع الضخم للأصول العقارية المملوكة للحكومة سيكون على حساب قطاع العقارات الذي سيعاني من ارتفاع في العرض ويفقد القيمة نتيجة لذلك.	ترتبط إمكانية الوصول إلى الجمهور من الأصول العقارية المخصصة للخصخصة بالقوانين واللوائح وعملية تصفية الاستثمارات التي ستكون	التقييم النظري بين 7،120 مليون دولار أمريكي و 14،380 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك، من

			معقدة في التصميم والتنفيذ بسبب طبيعة معظم الأصول المدروسة وحساسية الأمور المتعلقة بالعقارات في لبنان.	غير المرجح أن تتحقق في إيرادات الحكومة على المدى القصير أو المتوسط.
TELECOM (الخطوط الثابتة والمحمولة)	الخصخصة الكاملة أو الجزئية حسب النموذج المتبقي للقطاع	على الصعيد العالمي، لم يترك الابتكار والمنافسة مجالًا كبيرًا للكيانات المملوكة ملكية عامة في هذا القطاع. هناك حاجة ماسة للاستثمار من قبل القطاع الخاص لاستكمال وتحديث البنى التحتية القائمة. سيعمل القطاع الخاص على تعزيز الابتكار والمساعدة في استيراد أفضل الممارسات لتطوير النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتجاوز الأهداف النقدية قصيرة المدى للحكومة.	ستؤدي الخصخصة إلى زيادة المنافسة، مما سيفيد المستهلكين والشركات، ويجعل الاقتصاد أكثر قدرة على المنافسة	سيتأثر تراجع التحويلات من فائض الاتصالات إلى الخزينة بأي خصخصة جزئية أو كاملة. يتراوح تقييم أصول الاتصالات الرئيسية التي تمتلكها الدولة اللبنانية، Ogero و MIC1 و MIC2، بين 2،180 مليون دولار أمريكي و 4،280 مليون دولار أمريكي.
كهرباء لبنان (EDL)	التحرير الجزئي من خلال الامتيازات (IPPs)	لا يمكن تحقيق التحول في قطاع الطاقة دون مشاركة القطاع الخاص من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، خاصة لإنتاج الطاقة، شريطة تنفيذ الإطار التنظيمي الصحيح.	يجب أن يشمل إصلاح قطاع الكهرباء رفع الدعم المهم.يجب مقارنة أثر إلغاء الدعم بالتكلفة الإجمالية للكهرباء التي تتحملها الأسر التي تمزج بين التعريفات المدعومة من مؤسسة كهرباء لبنان وتعرفة المولدات الخاصة. زيادة المعروض من شركة كهرباء لبنان واعتماد نظام تعرفة تصاعدية.	يجب أن يؤدي تنفيذ الإصلاحات وتكثيف البنية التحتية بتمويل وإدارة من القطاع الخاص إلى تقليل الخسائر السنوية لمؤسسة كهرباء لبنان بشكل تدريجي، والتي تتراوح بين 1.5 مليار دولار و 2 مليار دولار أمريكي ستستفيد الخزانة من تحفيز اقتصادي مهم إذا تم حل أزمة الكهرباء.

المياه والصرف الصحي	عقد إيجار	يعتمد تأثير عقود الإيجار والتأجير على القطاع بشكل كبير على الأطر التعاقدية المطبقة، وكذلك على السياق القانوني والتنظيمي.	سيعتمد تحسين الوصول إلى المياه وإدارة مياه الصرف الصحي في لبنان من خلال المصادقة أو الإيجار بشكل كبير على الشروط التعاقدية المطبقة. ومع ذلك، تميل رسوم المياه بشكل عام إلى الزيادة على المدى الطويل مع المشغلين الخاصين.	لا يمكن للحكومة أن تتوقع بشكل واقعي توليد رسوم مقدمة من خلال منح عقود إيجار المياه أو عقود الإيجار في لبنان؛ في المقام الأول، يجب أن تهدف الحكومة إلى جذب الاستثمارات الخاصة في شبكات المياه والصرف الصحي التي عانت بالفعل من عقود من نقص الاستثمار.

تأثير ملائم

تأثير غير مؤكد

تأثير غير ملائم

تمتلك الجمهورية اللبنانية جزءًا كبيرًا من الأراضي، يقدر أن يتراوح بين 20-25 ٪ من إجمالي مساحة لبنان. ومع ذلك، فإن المجال الخاص الذي تحتفظ به الدولة فقط هو الذي يمكن أن يمثل إمكانية الخصخصة - فالملك العام يشكل أصولًا لا تهدف إلى الخصخصة، مثل ضفاف الأنهار وقمم الجبال وشواطئ البحار ومجالات السكك الحديدية. كما يجب استبعاد العقارات التي تمتلكها البلديات من تقييمات الخصخصة المحتملة حيث يتم التحكم فيها محليًا ولا يمكن دمجها في برنامج تجريد موجه من الحكومة.

نظرة عامة على العقارات المملوكة للحكومة (بالمتر المربع)

	مبني	غير مبني
بيروت	682.453	314.493
البقاع	28.915.555	733.022.092
جبل لبنان	3.424.577	9.457.046
النبطية	198.669	2.452.938
الشمال	3.331.887	32.729.212
الجنوب	3.389.321	41.406.030
المجموع	**39.942.453**	**819.381.811**

تتكون العقارات المملوكة للحكومة من 60،480 قطعة أرض، منها 32،387 قطعة غير معروفة الحجم.

وجدنا أن PHA التي تم تقييمها في هذه الدراسة تقدم مستويات مختلفة من الجدوى والجاذبية للخصخصة، إذا توفرت الشروط والمتطلبات الأساسية. هنا، يجب التمييز بين ثلاث فئات من PHA:

1- الأصول التي تتمتع بجاهزية عالية وجاذبية للخصخصة، مع مراعاة المتطلبات الأساسية.
2- الأصول ذات الإمكانات العالية للخصخصة بشرط وجود استراتيجية وطنية وأطر عمل مناسبة؛
3- الأصول التي يمكن تطويرها بموجب امتياز أو عقود إبرام أو إيجار.

- الأصول التي تتمتع بجاهزية عالية للخصخصة يمكن تجريدها كليًا أو جزئيًا على المدى القصير لأنها تشكل مخاطر قليلة أو معدومة من منظور وطني، وتتمتع بإمكانية جدوى عالية، مع مراعاة المتطلبات الأساسية المفصلة في هذه الورقة قيد التنفيذ. تندرج الشركات المملوكة للدولة، مثل شركة طيران الشرق الأوسط وكازينو لبنان، ضمن هذه الفئة، لأنها شركات، وتقدم حاليًا بعض تضارب المصالح للدولة، في دورها كمساهم رئيسي.

- الأصول التي تخضع خصخصتها لأطر وأنظمة قطاعية لا يمكن خصخصتها جزئيًا وتدريجيًا إلا بعد استيفاء المتطلبات الأساسية، الأمر الذي سيستغرق وقتًا وجهدًا. تقع RLTT والاتصالات في هذه الفئة بسبب الحاجة إلى استراتيجية وطنية من شأنها تشكيل مستقبل هذه القطاعات. من المحتمل أيضًا أن تلتزم العقارات بعملية خصخصة معقدة، حيث توجد حاجة لتقييم وتحديد ما هو الملك العام مقابل المجال الخاص بشكل صحيح، مع الحفاظ على المصلحة الوطنية وتقييم فرص التثمين الأخرى. هناك أيضًا مسألة الاضطرار إلى بيع الأصول المتناثرة ذات القيمة السوقية غير المؤكدة نظرًا للأزمة المالية الحالية.

يمكن للأصول التي سيتم تطويرها من خلال الامتيازات (أو عقود الإيجار أو عقود الإيجار) أن تعود بفوائد طويلة الأجل على عامة الناس والدولة وفقًا للشروط التعاقدية وعدالة عملية الشراء، فضلاً عن الأطر واللوائح القطاعية. تندرج أصول إدارة المياه والصرف الصحي والكهرباء والنقل في هذه الفئة بسبب المصلحة الاستراتيجية المتمثلة في إبقائها عامة، فضلاً عن التمويل المهم ومعرفة كيف يمكن أن تستفيد من مشاركة القطاع الخاص.

الخاتمة

لا يمكن اعتبار خصخصة الأصول المملوكة ملكية عامة رصاصة سحرية لمعالجة الخسائر الحالية للقطاع المالي في لبنان لأن الإيرادات التي ستولدها هذه الأصول على المدى القصير ليست كافية إلى حد كبير بالمقارنة مع خسائر لبنان الإجمالية. ينتج عن التقييم الشامل 3 لـ PHA، باستثناء الأصول المخصصة للامتيازات، قيمة إجمالية تتراوح من ~ 12 مليار دولار أمريكي، بشكل متحفظ، إلى ~ 22 مليار دولار أمريكي، بشكل متفائل، بمتوسط 17 مليار دولار أمريكي.

تقييم الأصول المختلفة المملوكة للجمهور (باستثناء الامتيازات المحتملة)

	التقييم التحفظي (مليون دولار أمريكي)	التقييم التفاؤلي (مليون دولار أميركي)
طيران الشرق الأوسط	600	740
كازينو لبنان	320	420
RLTT	1440	1700
المطار	-	-
الموانئ	-	-
العقارات	7120	14380
الهاتف (ثابت ومحمول)	2180	4280
كهرباء لبنان	-	-
وكالات المياه	-	-
المجموع	**21520**	**11660**

تتوافق التقييمات والأرقام الناتجة في هذا الجدول مع تقديرات عالية المستوى تعتمد فقط على البيانات المتاحة للجمهور والتي تمكنا من تحديدها. سيعتمد تقييم هذه الأصول في حالة أي جهود خصخصة مستقبلية بشكل كبير على السياق الاقتصادي والتوقعات في وقت الخصخصة المحتملة، وكذلك على توافر البيانات. تستند جميع الأرقام إلى معدل 1507.5 دولارًا أمريكيًا / ليرة لبنانية وينبغي النظر إليها إلى حد كبير على أنها بالدولار في البنوك المحلية.

بناءً على حساباتنا، تعتبر العقارات إلى حد بعيد المساهم الأكثر أهمية (14.38 مليار دولار أمريكي في السيناريو المتفائل) في إجمالي قيمة PHA التي تم تقييمها في هذه الدراسة، تليها الاتصالات (الثابتة والمتنقلة؛ 4.28 مليار دولار أمريكي في حالة التفاؤل. سيناريو).

بالنظر إلى ما ورد أعلاه، يمكن أن يتراوح إجمالي الإيرادات المحتملة للدولة اللبنانية من الخصخصة بين حوالي 6 مليارات دولار أمريكي بالنظر إلى برنامج خصخصة واقعي و13 مليار دولار أمريكي في سيناريو صعودي. يستثني التقدير أعلاه التنازلات أو عقود الإيجار أو العقود المبرمة التي من شأنها أن تولد إيرادات أو وفورات متزايدة مع مرور الوقت، مع ضمان خدمات أفضل وفعالة من حيث التكلفة للمواطنين، بشرط أن تكون عملية المنح عادلة وشفافة.

تقدير الإيرادات الإجمالية للدولة من الخصخصة			
برنامج الخصخصة الواقعي		برنامج الخصخصة الصاعد	
الأصول	القيمة (مليون دولار أميركي)	الأصول	القيمة (مليون دولار أميركي)
طيران الشرق الأوسط	670	طيران الشرق الأوسط	670
كازينو لبنان	370	كازينو لبنان	370
الهاتف (50% من الأصول)	1.615	الهاتف (100% من الأصول)	3.230
العقارات (30% من الأصول)	3.225	العقارات (70% من الأصول)	7.525
		RLTT	1.570
المجموع	5.880	المجموع	13.365

المتوسط بين التقييمات المتحفظة والمتفائلة.

ومع ذلك، فإن أي عملية خصخصة تتم في ظل الظروف السياسية الحالية تنطوي على خطر إلحاق ضرر كبير بالجمهور اللبناني، لا سيما على المدى الطويل. كما ذكرنا، فإن المتطلبات الأساسية العديدة اللازمة لكي تتم الخصخصة بطريقة شفافة وعادلة غائبة. إذا تم تنفيذ الخصخصة في السياق الحالي، فمن المرجح أن تكون عملية غير عادلة لن تفيد إلا النخب السياسية وأعوانها. غالبًا ما تؤدي عمليات الخصخصة في البلدان التي تفتقر إلى الحوكمة الرشيدة والبراعة التنظيمية والشفافية إلى بيع أصول حكومية قيّمة إلى شركات مرتبطة جيدًا أو لأصحاب رؤوس الأموال الذين يسعون إلى تحقيق إيرادات سريعة على حساب عامة الناس. هناك خطر كبير من أن يحدث هذا في لبنان إذا أخذنا في الاعتبار تاريخ البلد مع الخصخصة والوضع الحالي للهيئات والتشريعات التنظيمية، مثل تلك المتعلقة بالفساد وعمليات الشراء وأسواق رأس المال والمنافسة العادلة. على غرار هذه البلدان، من المحتمل أن يتم بيع أصول الدولة اللبنانية بطريقة غير شفافة إلى النخب الاقتصادية والسياسية المتشابكة في البلاد وأعوانها، المسؤولين إلى حد كبير عن المستنقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه لبنان حاليًا، ومن سيفعل ذلك. من المحتمل ألا تضع مصالح الجمهور في الاعتبار. بدون إصلاحات سياسية واجتماعية اقتصادية حقيقية على جميع المستويات، لن يكون هناك قدر يسير من العدالة الاجتماعية في خصخصة أصول الدولة اللبنانية.

علاوة على ذلك، في حين أن المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) غالبًا ما تروج للخصخصة كحل للعديد من المشاكل التي تواجهها الدول التي تعاني من ضائقة مالية، تظهر الأدلة من جميع أنحاء العالم أن هذه العملية غالبًا ما تؤدي إلى ضرر أكثر مما تنفع إذا تم تنفيذها الخروج دون تقييم أو خطة مناسبة، خاصة بالنسبة للأفراد الضعفاء من السكان. على هذا النحو، يجب أيضًا مراعاة التأثيرات التوزيعية لأي جهود خصخصة في أي استراتيجية من هذا القبيل للبنان - على سبيل المثال، من خلال تقييم تأثير الخصخصة على السعر والوصول، وتوزيع الدخل، وإعادة هيكلة العمالة / مستويات التوظيف، وما إلى ذلك. من خلال إجراء تقييم شامل للآثار المحتملة للخصخصة في سياقنا، ولا سيما عند تحديد نموذج الخصخصة الأنسب لكل قطاع.

على الرغم من أن خصخصة مناطق محددة من المناطق المحمية يمكن أن تولد إيرادات كبيرة للدولة، إلا أنها ليست بأي حال من الأحوال حلاً للأزمة المالية الحالية في لبنان. ومع تناولها فقط من زاوية معالجة الخسارة، كما هو الحال في النقاش الحالي، يمكن للخصخصة أن تعرض للخطر فرص البلاد في استئناف النمو المستدام وتحسين رفاهية شعبها في المستقبل. من أجل إفادة لبنان وشعبه، يجب تقييم أي برنامج خصخصة واتخاذ قرار بشأنه وفقًا لاستراتيجية شاملة وسياقية تدمج رؤية طويلة الأمد للإصلاحات الهيكلية

والتنظيمية، وتطوير القطاعات الإنتاجية، وفلسفة توزيع الثروة. في المقابل، يجب أن يكون الجمهور قادرًا على مساءلة الحكومة في جهود الخصخصة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إتاحة جميع المعلومات ذات الصلة للجمهور والتي ستسمح بإجراء تقييم شفاف وقابل للجدل لعملية الخصخصة وقيمة الأصول.